



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيدة ديزيل (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية): السيد الرئيس، إنه لمبعث فخر عظيم لي أن أهنئكم، بالنيابة عن حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابكم لهذا المنصب الهام لهو إشادة بالدور النشط والبناء الذي تلعبه غيانا في الشؤون الدولية طوال سنوات. وهو أيضا إشادة بخصالكم الشخصية وذكاءكم الدبلوماسي. وبوصفي زميلة ممثلة لدولة عضو في المجموعة الكاريبية، فإنني واثقة من أنكم ستحققون للمداوالات التي تنتظرنا القدر اللازم من الحيدة والمهارة، الأمر الذي لا غنى عنه من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بشأن القضايا المعقدة والعديدة المطروحة علينا.

ويشارك وفدي في الترحيب بالدول الست الأعضاء الجدد التي انضمت الى أسرة الأمم في عام ١٩٩٣: أندورا، وإريتريا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموناكو. هذه الدول الأعضاء الجديدة، وكلها دول صغيرة نسبيا، يمكنها أن تستلهم

بعض الأمل من انتخاب ممثل من غيانا لرئاسة الجمعية العامة، وغيانا هي أصغر بلد نام، من ناحية السكان، يتولى ذلك المنصب. لأنه في الواقع يجب أن تتوفر للدول الصغيرة باستمرار كل فرصة حتى تسهم بالكامل وبنشاط في السعي المشترك من أجل السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

إن جميع الدول، ولا سيما الأكثر ضعفا منا، يمكنها أن تستمد الكثير من الأمل والتشجيع من تطورات أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، التي مهدت الطريق لعلاقة جديدة فيما بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأدت الى تحسين آفاق السلم في الشرق الأوسط. وإن التبادل التاريخي لرسائل الاعتراف بين رئيس الوزراء اسحق رابين والرئيس ياسر عرفات، والتوقيع اللاحق للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، الذي ينص على حكم ذاتي مؤقت للفلسطينيين في قطاع غزة وفي أريحا في الضفة الغربية، يشكلان تطورا بالغ الأهمية في تاريخ المنطقة الحافل بالاضطراب والعنف.

من منا كان بوسعنا أن يتنبأ، في خضم التوترات المتنامية الحالية والصراعات في جميع أنحاء العالم، بأن هذين العدوين اللدودين في مسرح الصراع الدائم في الشرق الأوسط سيقدمان كل هذه التنازلات سعيا الى تحقيق مستقبل أفضل؟ لقد جدد هذان الشريكان الجسوران، في عصرنا هذا المضطرب، إيمان الكثيرين في جميع أنحاء العالم بقدره الدبلوماسية، والإرادة السياسية والمصلحة الذاتية المستنيرة، على تجاوز عقود من الكراهية والشك والخوف. إننا نسلم جميعا بالمصاعب الهائلة والتحديات الكبيرة التي تنتظرهما. وتتمنى ترينيداد وتوباغو حقا سعيها لهذين الزعيمين وتحت على مشاركة نشيطة من جانب الأمم المتحدة في

Distr. GENERAL

A/48/PV.26

8 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إخطالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العنصري. وشاطرت ترينيداد وتوباغو شعب جنوب افريقيا معاناته في كفاحه الطويل ضد النظام العنصري القائم على الفصل العنصري. وسنشعر فيه بالبهجة أيضا في انتصاره، بينما ننتظر بشوق بزوغ فجر مجتمع حر وعادل ولا عنصري ومزدهر في جنوب افريقيا.

ولنسعى هنا في الأمم المتحدة الى محاكاة الشجاعة والحنكة السياسية اللتين أظهرهما الممثلون السياسيون الرئيسيون في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا. ونحن أيضا يجب علينا أن نغتنم الفرص من أجل تحقيق السلم، وأن نسعى الى استخدام الآلية المتاحة لنا استخداما كاملا، في السعي النشط من أجل تحقيق مستقبل أفضل. ووسط أوجه القلق وعدم الاطمئنان المتنامية المنتشرة في مجتمعات عديدة، يقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة تجاه الملايين في جميع أنحاء الكرة الأرضية الذين يعلقون آمالا عريضة على هذه المنظمة ويواصلون وضع ايمانهم وثقتهم فيها وفي قدرتها على التصدي بنجاح للمشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الوفيرة التي تواجهها جميعا الآن. لذلك، تشارك ترينيداد وتوباغو في الاحتفال بالأمم المتحدة التي أعيد تنشيطها، والتي تسعى الى أن يكون لها تأثير أقوى على حياة شعوب العالم.

إن ترينيداد وتوباغو ترحب باشتراك الأمم المتحدة القوي في الجهود الرامية الى استعادة الديمقراطية في هايتي وكفالة العودة السالمة للرئيس جان - برتراند أريستيد على رأس حكومة دستورية شرعية. لقد يسرت الأمم المتحدة، باشتراكها النشط في تنظيم الانتخابات التي جرت في هايتي عام ١٩٩٠، من إعراب الشعب الهايتي بحرية عن أحلامه وأمانه التي لم تتحقق تجاه الحرية والمستوى اللائق من العيش. لذلك، لا يليق بهذه المنظمة إلا أن تقوم، بموافقة حكومة هايتي الشرعية، بتوفير أقصى دعم للجهود الرامية الى كفالة العودة السلمية للديمقراطية والوفاق الوطني في هذا البلد، وهما أمران لا يمكن أن تتحقق تلك الأحلام بدونهما.

إن ترينيداد وتوباغو تشعر بالقلق إزاء التدهور الخطير الذي تشهده الحالة في هايتي منذ التوقيع السار على اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك في تموز/ يوليه من هذا العام. ونحن نشجب الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وإراقة الدماء، التي يجب أن تتوقف. ونعرب عن أملنا في أن تفضي الجهود الدولية الرامية الى إنشاء قوة شرطة جديدة في هايتي وقرار الطابع المهني لقواتها المسلحة، الى المزيد من الضمانات التي

مساعدة جميع الأطراف المعنية على الانتقال في يسر من حالة من الحرب الى حالة من التعاون والتعايش السلمي. وبالنظر الى مركزية القضية الفلسطينية في صراع الشرق الأوسط، فإن جميع الأطراف بحاجة الى العمل دون كلل من أجل ترجمة هذا النجاح المبدئي الى سلم شامل ودائم في المنطقة.

ومن الحتمي أن يكون هناك رد متضافر مماثل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من أجل مساعدة شعب جنوب افريقيا في مرحلة انتقاله الى جنوب افريقيا الموحدة، والديمقراطية، وغير العنصرية. وبعد أكثر من ٤٥ عاما من الانشغال باليأس والمعاناة والظلم في ذاك البلد، فإن اتخاذ تدابير رمزية للمساعدة أمر ليس مقبولا.

ولو أراد العالم أن يعطي أي مصداقية لقوة الدفع الجديدة للأمم المتحدة باتجاه بناء السلم بعد بانتهااء الصراع، يتعين التعهد بالتزام ملموس من أجل نجاح التحول في جنوب افريقيا. لذلك، ننضم الى الدعوة الى قيام وجود معزز للأمم المتحدة في جنوب افريقيا، وهو وجود تمس الحاجة إليه قبل إجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وترينيداد وتوباغو تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر القاضي برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا (القرار ٤٨/١). ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو بناء وسخي لهذا القرار التاريخي، وأن يفضي القرار بسرعة الى توفير المساعدة المالية والتقنية الموافية، فضلا عن الاستثمارات اللازمة التي ستسمح للحكومة اللاعنصرية الجديدة أن تبدأ في تقويم أوجه الخلل الخطير في جميع جوانب الحياة في جنوب افريقيا. ويحدونا الأمل أيضا في أن يؤدي المزيد من تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا، مع مرور الوقت، الى التخفيف من حدة المشاكل الأخرى الموروثة عن الفصل العنصري ثم حسمها في نهاية المطاف، بما في ذلك العنف المتفشي والمنتشر على نطاق واسع، والذي يهدد عملية التحول في البلد.

ومازالت ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا ترصد باخلاص على مر السنين التقدم الذي يحرزه شعب جنوب افريقيا في مسيرته الشاقة نحو هذا المنعطف الحاسم من تاريخه. لقد واطبنا على الالتزام بمختلف الجزاءات والتدابير التقييدية الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا. ومددنا دائما يد العون بقدر ما تسمح به امكانياتنا المحدودة، لضحايا الفصل

وترينيداد وتوباغو تشجب الهجمات الشريرة التي تعرضت لها قوات حفظ السلم التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي من شأنها أن تعيق، في نهاية المطاف، الجهود الرامية إلى استعادة السلم والأمن في البلد، وإحباط عزيمة الشعب الصومالي على تحقيق أهدافه وتطلعاته.

كذلك فإننا نؤيد الدعوة إلى اتخاذ خطوات عاجلة بغية كفالة سلامة وأمن عشرات آلاف الرجال والنساء الذين يشتركون في عمليات الأمم المتحدة الصعبة والخطيرة لحفظ السلم حول العالم.

إن مدى المعاناة الانسانية وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم الآن نتيجة الركود الاقتصادي العام، يوازي مدى الاحباط وتشبيط الهمم الناجم عن الحرب والصراع. فهناك العديد من المجتمعات تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية. والفقر والبطالة والجريمة كلها أمور تهدد على نحو متزايد نسيج مجتمعاتنا، وتستصرخ المجتمع الدولي طالبة عنايته المتضافرة. ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب لهذه الصرخة ما دام، وكما ذكر الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي:

"السلم الاجتماعي مهم أهمية السلم الاستراتيجي أو السياسي". (A/47/277، الفقرة ٥٩)

وهذه المسألة تتسم بأهمية قصوى بالنسبة إلى ترينيداد وتوباغو التي لم تستثن من الآثار الضارة التي تترتب على تدني النشاط الاقتصادي. إن سعر المنتج الوحيد الذي يمثل الدعامة الأساسية لاقتصادنا، والذي يشكل ما يزيد على ٤٠ في المائة من الدخل الحكومي، وما يزيد على ٨٠ في المائة من الأرباح الناجمة عن المبادلات الخارجية يتدنى بصورة مستمرة. وقد نجم عن هذه الحقيقة، وسياسات التكيف الهيكلي التي تعين تنفيذها دعماً للتنمية الطويلة الأجل، اختلالات خطيرة في المدى القصير. فقد زادت معدلات البطالة بنسبة حوالي ٢٠ في المائة، وهناك حاجة متزايدة إلى توفير شبكات أمان لمن هم أكثر ضعفاً في هذا المجتمع، في الوقت الذي يستمر فيه الدخل الحكومي في التراجع.

وعلاوة على ذلك، فإن ذات قدرة ترينيداد وتوباغو على توفير الخدمات الاجتماعية الكافية لغير القادرين على تحمل عبء التضحيات المطلوبة من عامة السكان، قد تعرقلت بشكل حاد بسبب مدفوعات خدمة الديون المرهقة. وهذه التحديات التي نواجهها في ترينيداد وتوباغو تتشاطرهما البلدان النامية الأخرى على نطاق واسع.

تكفل الحياة والحرية في هايتي. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للشناء على المبعوث الخاص إلى هايتي، السيد دانتى كابوتو، فضلاً عن الموظفين الأكفاء في البعثة المدنية الدولية في هايتي، الذين قدموا اسهامات قيمة من أجل حل الأزمة.

إن التطورات الجارية في البوسنة والهرسك وفي الصومال هي من أشد التطورات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة إثارة للقلق، نظراً لعدم قدرة المنظمة على كبح جماح العنف والمعاناة. إلا أن تدخل الأمم المتحدة في هاتين المنطقتين يعتبر أيضاً، وعلى نحو متزايد، تجربتين للأمم المتحدة الجديدة في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وفي البوسنة والهرسك، كان رد المجتمع الدولي على الهجمات المرعبة والوحشية التي تتواصل ضد المدنيين الأبرياء، لا سيما ضد الشعب المسلم، غير كاف على الإطلاق. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحماية ومختلف المنظمات الانسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لا يزال الآلاف يتضورون جوعاً، ويطردون من منازلهم ومناطقهم، أو يموتون على أيدي مرتكبي الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي". ولكن، وعلى الرغم من تهديدات مجلس الأمن بتوقيع العقاب، ما زالت هذه الأعمال الوحشية وغيرها من الفظائع ترتكب دون عقاب، بينما تتواصل المحاولات العنيفة لتقطيع أوصال دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة. والأمم المتحدة لا تملك أن تتحمل ثمن الفشل في البوسنة والهرسك لأن هذا الفشل سترتب عليه مضاعفات خطيرة في المنطقة وخارجها، فضلاً عن مضاعفات بالنسبة للمنظمة.

شهدنا أيضاً تطورات مثيرة للجزع في الصومال. ففي المراحل الأولى من تدخل الأمم المتحدة في البلاد، كانت تواجهها مجموعة فريدة من العوامل، بما في ذلك انتشار الجوع والمجاعة على نطاق واسع، والعنف المستشري، وسهولة حصول العامة على مختلف أنواع الأسلحة المتطورة، والغياب التام لأي سلطة مركزية. واليوم، ومع مساعدة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، يمكن للصوماليين المخلصين أن يفتخروا بأوجه النجاح التي تحققت في كسر حدة المجاعة المدمرة وفي تحقيق خطوات واسعة، وإن كانت محدودة، نحو استعادة الحكم المدني، والوفاق السياسي.

بيد أنه من المتعذر نسيان الاشتباكات العسكرية الكبرى التي جرت في مقديشو، عاصمة الصومال، وأدت إلى خسائر مأسوية في الأرواح، وعرضت عملية الأمم المتحدة في تلك المنطقة المحدودة للخطر الشديد.

التكتلات التجارية الضخمة الى زيادة تعقيد هذه الصعوبات.

لقد شهدنا تطبيق مبدأ الشراكة العالمية في عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واعتماد جدول أعمال القرن ٢١، في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وحتى اليوم تم اتخاذ الخطوات الهامة الأولى صوب تنفيذ برنامج الأنشطة الشامل من أجل التنمية المستدامة، الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. والمؤتمر العالمي لعام ١٩٩٤ بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة يمثل الفرصة الهامة القادمة التي يدلل فيها المجتمع الدولي على الإرادة السياسية المستمرة للوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه في قمة الأرض لعام ١٩٩٢.

وبالنسبة للأمم الجزرية الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو، سيكون هذا المؤتمر العالمي، الذي سينعقد في بربادوس في نيسان/أبريل من العام القادم، حاسماً لجهودنا من أجل وضع الاستراتيجيات الملائمة، بمساعدة المجتمع الدولي، لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فيما يختص بحالتنا المحددة. ونعتقد اعتقاداً قوياً أن الدول الصغيرة لا يجوز أن تعاقب على قدرتها المحدودة على إلحاق ضرر كبير بالبيئة العالمية. بل ينبغي بالأحرى الاعتراف إيجاباً بتعرضها بدرجة أكبر لحصة غير متناسبة من الضرر البيئي. وتأمل ترينيداد وتوباغو أن يتم بشروط ميسرة توفير الأموال الكافية لأنشطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كخطوة مكتملة هامة للمبادرات المتخذة على المستويين الوطني والإقليمي.

إن العمالة التي توليها بلدان نامية مثل بلدي لإعداد جدول الأعمال المقترح للتنمية، تشير الى الأهمية التي نعلقها على تحقيق توازن ملائم في مستوى الموارد المكرسة لمسائل السلم والأمن وتلك المخصصة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية. والمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥، والأعمال التحضيرية لهذين المؤتمرين، ستسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في تعزيز جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة.

وبالإضافة الى ذلك، يحدونا الأمل أن تعزز الأعمال التحضيرية المضمونة لقمة عام ١٩٩٥ العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية، أهمية التركيز على الهدف النهائي لسياساتنا وبرامجنا الإنمائية: ألا وهو رفاه شعوبنا وتقدمها.

ونفس روح التعاون والنشاط التي يتسم بها الآن نهج الأمم المتحدة إزاء المسائل السياسية والأمنية يجب أيضاً أن تحث المجتمع الدولي على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية بشعور مماثل من الاستعجال. و جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي أوكلت الى الأمين العام مهمة إعداده، يجب أن يولى انتباهاً ذا أولوية في العام المقبل. وفي هذا السياق، وبهدف صياغة شراكة جديدة في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية، قد يكون من المناسب النظر في عقد قمة اقتصادية عالمية.

وترى ترينيداد وتوباغو أن جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل التنمية لا ينبغي أن يقتصر على توفير مبادئ توجيهية للعمل الذي ستقوم به الأمم المتحدة في المستقبل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. بل ينبغي أن يتضمن أيضاً توصيات لتقوية قدرة هذه المنظمة على تعزيز التعاون الدولي في هذين المجالين، وتشجيع تقدم البلدان النامية.

ولقد أكدت الجمعية العامة من جديد في دورتها السابعة والأربعين على أن التنمية مسؤولية مشتركة. وإذا أردنا النجاح لحربنا الجماعية ضد الفقر والمرض والبطالة وغيرها من التحديات الماثلة أمام التنمية، فيجب أن نقوم بها على أساس شراكة حقيقية، شراكة تضم الأفراد والدول والمنظمات الإقليمية والدولية والكيانات غير الحكومية، لأننا يجب أن نولد شعوراً بالانتماء فيما بين جميع عناصر المجتمع الفاعلة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، مع الاعتراف الواجب بما يخص كلا منها من أدوار ومسؤوليات.

ولكن ترينيداد وتوباغو أيضاً تشاطر الأمين العام نظريته، كما ترد في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٣، بأنه قد "تزايد الاعتراف بأن الدول وسيادتها، لبنات بناء لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل". (A/48/1، الفقرة ١٣) وبينما ينبغي السماح لجميع الكيانات ذات المصداقية بالإسهام بأقصى قدراتها صوب أهدافنا المشتركة، فيجب ألا تحرم الدول من أدوات الحكم الملائمة، ومن فرصة استخدامها بفعالية على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية المدروسة.

إن مفهوم الشراكة يجب أن يطبق بالمثل على مجال تمويل التنمية وعلى التجارة. وفيما يتصل بالأخيرة، قامت ترينيداد وتوباغو بتوجيه المسار الثابت لتحرير التجارة، ولكنها، شأنها في ذلك شأن العديد من الأمم النامية الأخرى، واجهت قيوداً مستمرة في أسواق البلدان الصناعية. ومن المأمول ألا يؤدي تشكيل

لإرشاد مداولاتنا الى نهاية مثمرة. واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لسلفكم، السيد ستويان غانيف من بلغاريا، على جهوده الدؤوبة لضمان نجاح الدورة السابعة والأربعين.

ويسرني أن أرى بيننا وفود الدول الست الأعضاء الجدد التي انضمت الى المنظمة في هذا العام. إن وجودهم في هذه القاعة يعبر عن التغييرات الهائلة التي تجري في العالم اليوم والثقة المتعاطمة بالأمم المتحدة ذاتها. ويرى وفد بلادي أن هؤلاء الأعضاء الجدد، بما يتميز به كل منهم من خلفية تاريخية وثقافية وسياسية، سيقدمون إسهامات هامة في عمل هذه المنظمة. ويرحب وفد بلادي بهم جميعا ويتطلع الى العمل معهم.

من بين السمات المميزة لعصرنا هذا أن عدد الدول ذات السيادة قد ارتفع، وأن دور المنظمة قد ازداد زيادة كبيرة. وهناك اليوم زيادة تسترعي الانتباه في الطلب على خدمات الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام، شاركت المنظمة خلال السنوات الأربع الماضية في عمليات لحفظ السلام تعادل العمليات التي شاركت فيها طوال العقود الأربعة المنصرمة. ويزداد الطلب على الأمم المتحدة لتلطيف حدة الخلافات. وهي تقوم بتنفيذ عمليات حفظ السلام في كل أنحاء المعمورة، من الصومال الى كمبوديا، وتنتشر وكالاتها المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية على نحو أوسع نطاقا. وإذ تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي أكبر في ميدان الأمن الدولي، فمن الضروري، سعيا الى تحقيق المقاصد الواردة في المادة ١، أن تعمل وأن ترى بأنها تعمل، وفقا لمبادئ الميثاق. وتتعشّم ميانمار في عصر ما بعد الحرب الباردة أن تمثل الدول على نحو صارم بمبادئ الميثاق، وأن تبذل جهودا متضافرة لوضع نظام عملي للأمن الجماعي. وكما أن تحريم التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة يمثل مبدأ أساسيا في العلاقات بين الدول، فإن الميثاق يحظر على نحو لا لبس فيه، في الفقرة ٧ الشهيرة من المادة ٢، تدخل الأمم المتحدة ذاتها "في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما". وينطبق هذا الحظر بالمثل على الدول وعلى المنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا العصر، عصر التغييرات السياسية والاقتصادية الكبيرة في عالمنا المتقلب، ينبغي الحرص بشكل استثنائي على الذود عن مبادئ أساسية مثل احترام السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول.

وتؤيد ميانمار بالكامل توصية مجلس الأمن المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، التي تنص على أن

وتعتزم ترينيداد وتوباغو أن تتابع عن كثب المناقشات العامة الرفيعة المستوى التي ستجري بشأن التعاون الدولي لمكافحة إساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد وقع بلدنا ضحية تزايد نقل العقاقير غير المشروع عبر أراضيها. وكما هي الحال في معظم الأحيان، فإن تزايد مستويات الاتجار غير المشروع بالمخدرات أدى الى إساءة استخدام العقاقير على نطاق واسع والى ارتفاع مقرون به في الجرائم الأخرى. ونلاحظ أن هذه المشكلة بلاء ما برح ينزل بعدد متزايد من الأمم، ولهذا فإننا نلج على إيلاء أولوية أعلى لبرامج الأمم المتحدة الهادفة الى مكافحة هذا الخطر.

إن الأمم المتحدة لم تزود بعد بالموارد المالية اللازمة لتنفيذ ولاياتها التشريعية. لقد استهلكنا الآن بعض الأموال التي كانت الإغاثة تؤخذ منها في أحيان كثيرة في السنوات الماضية، مما أدى الى تهديد خطير للعمليات اليومية للمنظمة. ولكن بينما نتفق بسهولة على أن أي منظمة يجب أن تزود بالموارد التي تحتاجها للاضطلاع بوظائفها، فيجب أن نعترف أيضا أن هناك اختلالا متزايدا بين ما تطالب الأمم المتحدة بالقيام به وقدرة عدد متزايد من الدول على سداد تكلفة هذه المطالب. وهذا بصفة خاصة هو الحال فيما يتصل بميزانية عمليات حفظ السلام، التي يتوقع أن تبلغ في عام ١٩٩٣ حوالي ثلاثة أمثال الميزانية العادية.

تمر الأمم المتحدة الآن بفترة حرجة من التكيف وإعادة التوجه. وتتفق ترينيداد وتوباغو مع الرأي القائل بضرورة القيام بتحسينات في الأداء الإداري والتشغيلي للأمم المتحدة في جميع أنشطتها. ويجب أن تكون الصراحة والمحاسبة شعار المنظمة.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نلتزم الثبات في دعم المقاصد والمبادئ الأساسية التي نهضت بالنظام والأمن في المجتمع العالمي. ويجب علينا كذلك أن نجابه التحديات ونتمسك بالفرص التي توفرها البيئة العالمية المتغيرة. فلنشق طريقنا الى الأمام، واثقين من قدرتنا على العمل معا والنجاح في إعلاء قضية السلم والتنمية.

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابكم يعبر عن ثقة الجمعية الكاملة بكم. ووفد بلادي واثق من أننا نستطيع الاعتماد على خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الشخصية،

والموحدة والديمقراطية. ونحن نتطلع، بوصفنا جارا قريبا، الى إقرار السلم والاستقرار في كمبوديا، وإلى العمل عن كثب مع حكومة كمبوديا وشعبها.

لقد حقق الجهد الرامي الى إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والذي دام لعقود، نتائج مثمرة. ويمثل الإعلان عن موعد الانتخابات، أي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، لإجراء أول انتخابات عامة في تاريخ جنوب افريقيا تستند الى حق التصويت العام، إنجازا هاما. وستعطي هذه الانتخابات الفرصة للأغلبية السوداء لتحديد مصيرها عن طريق المشاركة في عملية حرمت منها حتى هذا التاريخ. ويحدونا الأمل في أن تكفل هذه العملية تحقيق هدف شعب جنوب افريقيا في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية وموحدة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للإبقاء على الجدول الزمني للانتخابات، لأن الأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة في إنهاء الفصل العنصري. ونلاحظ أن أربعة تشريعات - اللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة، والمجلس التنفيذي الانتقالي - قد اعتمدت من قبل كل من المجلس التفاوضي وبرلمان جنوب افريقيا. ونأمل أن يتم إنشاء هذه الأجهزة في أقرب وقت ممكن لتوجيه البلاد عبر العملية الدستورية.

ويسرني أن ألاحظ أن رياح التغيير التي تهب على العالم لم تدع الشرق الأوسط يفلت منها. إن الاتفاق التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف المتبادل، أراح بصورة فعالة عقبة كبرى تعيق طريق السلام في تلك المنطقة. إننا نرحب بهذه الخطوة الايجابية، وبالتوقيع على إعلان المبادئ الذي يتوخى الحكم الذاتي للفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا. ويسرنا أن نلاحظ أيضا أن اسرائيل والأردن وقعتا على جدول أعمال مشترك متفق عليه لمفاوضات السلام بينهما. ونهني جميع الأطراف المعنية على إبدائها الشجاعة النادرة وروح التراضي في التوصل الى الاتفاق. وأملنا أن تمهد هذه الخطوات الهامة السبيل الى المصالحة بين الجيران، وإلى إقامة سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يستند الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن مناخ التعاون الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يفتح، على الأقل، آفاق تعاون حقيقي في مجال نزع السلاح. وتم التدليل على ذلك بشكل واف من خلال التوقيع في باريس، في مطلع هذا العام، على الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية من جانب عدد لم يسبق له مثيل من البلدان. واشتركت ميانمار في عملية مؤتمر جنيف التي أدت إلى إقرار

المجلس يرى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي الاضطلاع بها وفقا للمبادئ التنفيذية بما يتمشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل هذه المبادئ التنفيذية وجود هدف سياسي واضح مع ولاية دقيقة تخضع للاستعراض الدوري وللتغيير في طابعها أو مدتها من المجلس ذاته فحسب؛ وموافقة الحكومة، وإذا اقتضى الأمر، موافقة الأطراف المعنية، إلا في الحالات الاستثنائية؛ ودعم العملية السياسية أو التسوية السلمية للنزاع؛ والحيدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

والتجربة في الصومال تؤكد الحاجة الى الامتثال بهذه المبادئ في جميع عمليات حفظ السلم وصنع السلام. وهي تؤكد بشكل خاص على الحاجة الى ممارسة الحذر الشديد لدى الإذن باستخدام القوة في هذه العمليات وتطبيقها في الميدان. وتبين أيضا أن عمليات حفظ السلم لا يمكن أن تنجح دون التعاون التلقائي من جانب جميع الأطراف المعنية.

وما برح ضمير العالم يتعذب من هول الصراع الدائر في البوسنة والهرسك. ولئن كان من الصحيح أن الأمم المتحدة اتخذت بعض التدابير استجابة لهذه الأزمة، وأن المفاوضات قد بدأت بجنييف، فهناك حاجة الى بذل المزيد لوقف القتال وإيجاد حل سلمي. إن الوضع معقد، ولكن علينا أن ندرك أن الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في المدن والقرى المحاصرة يتوقعون أكثر من ذلك من المنظمة الدولية التي هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما لم تتخذ الأمم المتحدة التدابير الكافية فإنها ستخاطر بأن تعتبر مجرد حامية لبلدان أو مصالح معينة.

وفي كمبوديا، يسر وفد بلادي أن يلاحظ أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أنجزت بنجاح مسؤوليتها الرئيسية في مراقبة وقف إطلاق النار ورصده والتحقق منه، وتنظيم وإجراء انتخابات حرة ومنصفة في الموعد المحدد، على الرغم من قرار أحد الأطراف الكمبودية الانسحاب من الانتخابات. إن جهود الأمم المتحدة لتشجيع العملية الديمقراطية واستعادة السلم والاستقرار الى بلد مزقه عقدان من الصراع والحرب الأهلية تعد إنجازا بارزا. ونود هنا أن ننتهز هذه الفرصة لنشيد إشادة حارة وخاصة بالسيد ياسوشي أكاشي، الممثل الخاص للأمين العام، الذي تعامل مع وضع حساس للغاية بحذر وكياسة عظيمين. لقد مكن هذا الإنجاز شعب كمبوديا من إعلان دستور جديد يعيد الملكية، ومن تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة. وإن جلوس جلالة الملك نورودوم سيهانوك، المناضل ورجل الدولة العظيم، على عرش كمبوديا يمثل حدثا تاريخيا يبشر خيرا بإعادة بناء كمبوديا السلمية

النظام المفتوح متعدد الأطراف. ويجب إيلاء أولوية قصوى للإبرام الناجح لجولة أوروغواي. إن إعلان بونتيا دل إستي ما زال صالحاً، وكذلك أحكامه المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

لقد كنا دوماً مع الرأي القائل بأن الأمم المتحدة تشغل مركزاً فريداً بوصفها محفلاً رئيسياً لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد اعترف الآن عالمياً بأن السلم والأمن العالميين، لكي يكتب لهما البقاء، يجب أن يرتكزا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نشاطركم الرأي، السيد الرئيس، بأن "خطة للسلم" ينبغي أن تستكمل الآن بـ "خطة للتنمية". ويحدونا الأمل الوطيد في أن تؤدي المداولات التي تجري بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى تعاون دولي معزز لأغراض التنمية، وبذلك تسهم في الانتعاش الاقتصادي العالمي والسلم الدولي.

ونحن في ميانمار نعتقد أن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية مترابطان وأن كليهما له دور حيوي في رفاهية البلد. ولهذا السبب سعيانا جاهدين من أجل كفالة الاستقرار السياسي، في حين نعمل على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية. وفي العام الماضي، أعلنت هنا أن هناك خطوات تتخذ من أجل عقد مؤتمر وطني بهدف صوغ مبادئ توجيهية لدستور راسخ ودائم. ويسعدني الآن أن أحيطكم علماً بأن المؤتمر الوطني بدأ أعماله في ٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وهذا المؤتمر يعد من المتطلبات الضرورية لبناء مجتمع ديمقراطي في ميانمار، ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهميته. ويشارك في هذا المؤتمر ما يقرب من ٧٠٠ مندوب يتشكلون من ممثلين منتخبين، وممثلين عن الأعراق الوطنية والأحزاب السياسية والفلاحين والعمال والمثقفين والخبراء التقنيين، ومن موظفي الدولة والأشخاص المدعوين بصورة خاصة. وهناك اتفاق عام على أن تكون أهداف المؤتمر على النحو التالي: تعزيز مبادئ عدم تفكك الاتحاد، وعدم تحلل التضامن الوطني، وإدامة السيادة الوطنية؛ وتغذية القيم العالمية للعدالة والحرية والمساواة؛ وتمكين "تاتماداو" وهي الخدمات الدفاعية في ميانمار، من الإسهام بدور رائد في السياسة الوطنية.

وبعد إجراء مداولات مكثفة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الفصل الخاص بالمبادئ الأساسية للدولة، والذي يتسم بأهمية قصوى لكونه يجسد جوهر الدستور الجديد. وبعد مناقشات مستفيضة، تم التوصل أيضاً إلى توافق في الآراء بشأن هذه المبادئ الأساسية. لقد تم إنجاز الكثير في غضون تسعة شهور. وبطبيعة الحال

ذلك الصك الشامل، وما زالت تضطلع بدور نشط في اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إلا أن الاهتمام المتزايد الذي نكرسه للأسلحة الكيميائية لا ينبغي أن يصرف نظرنا عن مسائل نزع السلاح النووي، لا سيما ضرورة تعزيز النظام الدولي الخاص بعدم الانتشار، وحظر جميع التجارب النووية. إن الكميات الهائلة من المواد النووية الموجودة في عالم اليوم، والصعوبة المتزايدة في الكشف عن التطوير السري للأسلحة النووية، تؤكدان على الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز ضمانات عدم الانتشار. وستعمل ميانمار مع الوفود الأخرى من أجل إنجاح المؤتمر المعني باستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، والذي سينعقد في ١٩٩٥.

ومع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت قضية خفض أعداد الأسلحة الاستراتيجية النووية الكبيرة قضية قوية. وعلى الولايات المتحدة وروسيا أن تقوموا بخفض قواتهما على نحو أكبر مما اتفقتا عليه في معاهدة ستارت الثانية، والامتناع عن تحسين ترسانتهما النووية من حيث الكم والنوع. وأثناء ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن للوفاء بالالتزام الذي نصت عليه معاهدة عام ١٩٦٣ الخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. لقد كان الحظر الشامل للتجارب النووية هدفاً للمجتمع الدولي ولميانمار منذ أمد طويل. ويحدونا الأمل في أن يتحقق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن ويا حبذا لو تم ذلك قبل انعقاد المؤتمر الخاص باستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ما زال الانتعاش الاقتصادي العالمي يحتل المقام الأول في جدول الأعمال الدولي. فني هذا الاقتصاد العالمي المترابط إلى حد كبير، تتشابه رفاهية ونمو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذلك، فإننا نرحب بالبيان الصادر عن مجموعة السبعة في قمة طوكيو، والذي تعترف فيه بأن التنمية المستدامة وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا بد منهما من أجل سلم العالم وازدهاره. ونتطلع إلى تحقيق ما التزمت به مجموعة السبعة من اتباع نهج شامل يغطي استراتيجية المعونة والتجارة والاستثمار والدين.

وفي رأينا، أن استراتيجية الدين لا ينبغي أن تنفذ على أساس كل حالة على حدة. بل ينبغي أن تكون شاملة بحيث تغطي جميع البلدان المدينة. ولقد تشجعنا بالإعلان الصادر عن البلدان الصناعية الكبرى بشأن عزمها على أن تكبح النزعة الحمائية، وألا تلجأ ثانية إلى مبادرات وترتيبات من شأنها أن تهدد وتقوض

وعلى الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية الإيجابية الحاصلة في ميانمار، ما زال البعض يوجه إصبع الاتهام إلينا فيما يتصل بحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أننا عند الكلام عن حقوق الإنسان، لا ينبغي نسيان أو التقليل من أهمية تنوع الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية لشعبنا. ولا يوجد نموذج وحيد لإعمال حقوق الإنسان يمكن فرضه على بلد ما. وأي محاولة للقيام بهذا لن تؤدي إلا إلى الفوضى. وإذا كانت عناصر في المجتمع الدولي بدأت الآن في التفكير في استخدام مسألة حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ فإنها لن تفعل سوى تقويض الحقوق ذاتها التي ترغب في حمايتها وتشجيعها.

إن الفقر يشكل إحدى مسائل حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً في عالمنا المعاصر، وهذا هو ما ينبغي أن نلتزم التغلب عليه. وفي ميانمار فإننا نولي الأولوية للقضاء على الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين سكان المدن وأهالي القرى. إننا نضاعف جهودنا لضمان أن يتمتع جميع المواطنين بفرصة متساوية في الوصول إلى الغذاء والإسكان والنقل والتوظيف والتعليم والخدمات الصحية.

على حدودنا الغربية، هناك ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ من العائدين من بنغلاديش ويجري استقبالهم بشكل منتظم، وإعادتهم إلى ديارهم. والفضل في ذلك يرجع إلى علاقات حسن الجوار القائمة بين ميانمار وبنغلاديش. ووفق للاتفاق المعقود بين البلدين في نيسان/أبريل ١٩٩٢، سواصل استقبال من يحق لهم المجيء بمجرد تجهيز حالتهم من جانب السلطات المعنية في المخيمات. وقد أعلمنا بالكامل المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة سادكو أوغانا التي زارت ميانمار مؤخراً، بالتدابير الهامة التي اتخذناها. وسيتم قريباً التوقيع على مذكرة تفاهم بين ميانمار ومكتب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، تنص على تواجدهم الأخير على جانب ميانمار من الحدود. إننا ندرك الحاجة إلى التوصل إلى حل دائم للمشكلة المعقدة المتعلقة بالهجرة عبر الحدود لأسباب اقتصادية أو بيئية، ومن أجل تلك الغاية نعتزم إجراء مشاورات مع أصدقائنا البنغلاديشيين.

وسياستنا الثابتة تقوم على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في كل ميدان بما في ذلك ميدان حقوق الإنسان. ولم تقتصر على تقديم المعلومات التي طلبتها منا مختلف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بل إننا أيضاً استقبلنا، في عام ١٩٩٢، المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الإنسان، السيد يوزو يوكوتا.

أمامنا الكثير الذي ينبغي عمله. وهذا المؤتمر متوقف حالياً عن العمل من أجل توفير الوقت للمندوبين لإعداد التحضيرات اللازمة للمرحلة المقبلة، التي ستبدأ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وأتيحت لمندوبي المؤتمر فرصة دراسة دساتير مختلف البلدان حتى يتمكنوا من اختيار الأفضل من كل مكان في العالم. بيد أنه ليس هناك من نموذج موحد يمكن استنساخه وفرضه من على ميانمار. وينبغي للدستور الذي ستجري صياغته أن يتواءم مع ظروفنا، وأن يعكس رغبات وتطلعات الأمة برمتها. إن تاريخ أمة ميانمار الحديثة يترادف وتاريخ تاتماداو. فمنذ أيام كفاحنا في سبيل الاستقلال كان لها مركز الصدارة في السياسة الوطنية. وفي مناسبات أربع منذ الاستقلال، عندما تعرضت السيادة الوطنية للبلد واستقلاله للخطر، دعيت تاتماداو إلى الاضطلاع بالمسؤوليات الوطنية المتمثلة في حماية الأمة وضمان أمنها. إن تاتماداو لا تطمح إلى السلطة، وليست لديها أية رغبة في الامساك بزمام السلطة. إنها ترتفع فوق السياسة. ومع ذلك، وبما أنها تمثل المنظمة الوحيدة المنضبطة في هذا البلد، فيتعين عليها أن تضطلع بدور رائد في السياسة الوطنية وحماية الأمة والوحدة الوطنية والسيادة القومية.

وعلى الساحة الاقتصادية، تبذل الجهود من أجل ضمان الانتقال اليسير من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوقي. والآن، وبعد التغلب على آلام التسنين، فإن الاقتصاد في سبيله إلى التقويم. ومما له مغزاه أن الناتج القومي الإجمالي زاد بنسبة ١٠.٩ في المائة في الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣. والقطاع الخاص، الذي لم يكن له وجود تقريباً منذ سنوات قليلة، يشهد الآن توسعاً. وهناك اليوم عدد متزايد من المستثمرين على الصعيد المحلي والأجنبي في مجالات صيد الأسماك والتعدين واستكشاف النفط والتصنيع وقطاعات أخرى متنوعة. كما أن وجود كميات كبيرة من النفط والغاز في ميانمار زاد أيضاً من اهتمام أصدقائنا وجيراننا بإقامة تعاون اقتصادي مفيد للجميع.

إن التغيرات السياسية والاقتصادية تتبدى من خلال التحولات الهائلة الجارية في معظم أنحاء البلاد. ففي المناطق الريفية والحضرية، إضافة إلى المناطق الحدودية، تجري عملية بناء هياكل تحتية لم يسبق لها مثيل: فالمدارس والمستشفيات والمستوصفات والسكك الحديدية والطرق والجسور والسدود ذات الأغراض المتعددة، يجري بناؤها في كل مكان. ومن السهل لجميع المراقبين المحايدين ملاحظة أن مستويات معيشة الشعب آخذة في الارتفاع.

الصين الشعبية وبرنامج الأمم المتحدة، وأيضا مع تايلند والبرنامج، تتصل بالمحاصيل البديلة وخفض الطلب وإنفاذ القانون. وخبراء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات موجودون في البلاد ويعملون لتحقيق هذه الأهداف. وقد اتفقت ميانمار ولاوس على التعاون في هذا الصدد. وحكومات ميانمار ولاوس وتايلند والصين، إدراكا منها بأن مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار فيها وإساءة استخدامها لا يمكن التصدي لها إلا عن طريق جهود دولية متضافرة، ستوقع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خلال الجلسات العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن مراقبة المخدرات، المقرر أن تعقد في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي شهر نيسان/أبريل الماضي، وقعت ميانمار اتفاقا مع الهند بشأن المخدرات، وسيجري العمل على عقد اتفاق مماثل مع جارتنا الباقية، وأقصد بنغلاديش. ونحن على ثقة بأن هذا الجهد الشامل والمنسق على الصعيد دون الإقليمي سيحقق النتائج المنشودة. وفي العام الماضي فإن استراتيجية الجمع بين الوقاية والتعليم والعلاج وإعادة تأهيل المدمنين وإنفاذ القانون وتنمية منطقة الحدود قد آتت ثمارها. وقد تم ضبط وتدمير كميات كبيرة من المخدرات وأدواتها. وقد أُنِيحت الفرصة لمسؤولين في الأمم المتحدة ولزوار آخرين لزيارة مناطق زراعة الأفيون.

وفي آب/أغسطس، قام عضو الكونغرس الأمريكي تشارلز ب. رانجيل، رئيس لجنة مجلس النواب المعنية بإساءة استخدام المخدرات والمراقبة عليها، وعضو الكونغرس بيل ريتشاردسون بزيارة ولاية شان الشرقية للحصول على معلومات ميدانية عن مشكلة المخدرات. وخلال الزيارة شاهدا تدمير كميات كبيرة من الأفيون والهيروين وزيت الأفيون وسائل الأفيون ومخدرات أخرى ضبطتها سلطات ميانمار. وستواصل ميانمار إيلاء أولوية عليا للقضاء على الخطر الذي تشكله المخدرات، ويحدونا الأمل في أن يتكاتف معنا عدد متزايد من البلدان في هذا المسعى النبيل.

إن ميانمار تقف اليوم على عتبة عهد جديد. والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي يجري تنفيذها حاليا تبشر بقيام بلد متحد ومستقر سلمي ومزدهر. وسيضمن المجتمع الجديد وحدة الأجناس الوطنية، وسيكفل إدامة استقلالنا وسيادتنا الوطنيين. وسيكون على وفاق مع بيئته وتجاربه التاريخية وظروف أمتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسيكون معبرا عن الثقافة والتقاليد المتنوعة للأجناس الوطنية في الاتحاد.

وسنستقبله مرة أخرى هذا العام لإثبات حسن نيتنا. ويحدونا الأمل أن يشاهد ويقدر احترام ميانمار التقليدي لحقوق الإنسان، وكذلك التغييرات الرائعة الحاصلة في طول البلاد وعرضها - من المدن إلى البلدات إلى مناطق الحدود.

وعن طريق التدابير البناءة المتخذة في السنوات الخمس الماضية، عادت إلى كنف الشرعية ١٠ مجموعات إرهابية. وفي الأسبوع الماضي فقط، نتيجة مفاوضات عقدت بين الحكومة وقيادات كاتشين الوطنية بروح من التوفيق والتفاهم المتبادلين، كما يليق بالأشقاء في الدم، عادت مجموعة كاتشين الإرهابية إلى الشرعية، وانضمت إلى الحكومة بالفعل في تعزيز السلم والرخاء في ولاية كاتشين. وكما أن ممثلي المجموعات التسع السابقة تشترك اشتراكا نشطا في المؤتمر الوطني، فإن ممثلي هذه المجموعة أيضا سيتمتعون بنفس الحقوق. ومما يبشر بالخير للسلم والوحدة في بلدنا أن هذه المجموعات الإرهابية العشر التي نبذت استخدام القوة عاودت الاندماج في التيار العام للمجتمع الوطني.

وإن عودة أبناءنا اللامعين الذي ينحدرون من عشرة أجناس وطنية مختلفة لتكذب المزاعم التي تدعي أن الأقليات في ميانمار تتعرض للقمع، وأن حقوقها الإنسانية تنتهك انتهاكا صارخا وأن الديمقراطية غائبة في البلاد. ولم يحدث من قبل في تاريخ ميانمار المستقلة أن عادت مجموعات إرهابية كثيرة إلى كنف الشرعية بهذا العدد الكبير. وإن قيامها بهذا يعد شهادة واضحة جلية على الثقة الكاملة التي تضعها الأجناس الوطنية في سياسة المصالحة الوطنية التي يتبناها مجلس استعادة القانون والنظام في الدولة، والثقة في حسن نيته وإخلاصه، وقلما توجد حكومة تستطيع أن تدعي أنها حققت مثل ما حققناه من منجزات إيجابية.

إن مشكلة المخدرات، شأنها شأن السرطان، تشكل خطرا كبيرا لا على استقرار ورفاه بلدنا فحسب، بل أيضا على استقرار ورفاه المجتمع الدولي. ولا تزال ميانمار ثابتة في عزمها على القضاء على هذه الآفة. ونحن ندرك أن مشكلة المخدرات والاتجار فيها تتجاوز الحدود وتبلغ من التعقيد ما يجعل من المستحيل لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. لذلك فإننا نعمل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع البلدان المجاورة لتوسيع الأنشطة الرامية إلى خفض عرض المخدرات، وفي نهاية المطاف القضاء على زراعة الأفيون كلية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢ اتخذت ميانمار المبادرة بالتوقيع على اتفاقات مع جمهورية

ومما يبشر بالخير، بالنسبة لنتيجة هذه الدورة للجمعية العامة، أنها قد بدأت في ظل خلفية تشي بتحقيق بعض النجاح - مهما كان ضئيلاً - في هايتي، وفي جنوب افريقيا وفي الشرق الأوسط. وتشكل حالات الشرق الأوسط وجنوب افريقيا على الأخص انتصاراً للدبلوماسية والمفاوضات المتأنية. وفي هذا الصدد، فليس هناك ثناء يمكن أن يصل إلى مستوى إسهام النرويج البارز في دفع عدوين يبدوان لنا لدودين إلى طريق السلام الصعب الجسور. ونحن في بربادوس، إذ نشيد بهذا الإنجاز العظيم، نأمل بشدة في أنه سرعان ما يؤدي إلى تحقيق الهدفين اللذين طال انتظارهما وهما أن تعيش اسرائيل داخل حدود آمنة وأن يكون للشعب الفلسطيني وطن، وهما الهدفان المتوخيان في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونجرؤ على الأمل أيضاً في أن ذلك الواقع ما أن يصبح حقيقة، سيؤدي إلى إرساء السلم الدائم في المنطقة.

وفي جنوب افريقيا، على الرغم من حملة العنف والإرهاب المدبرة بإحكام والتي تستهدف تقويض أي جهد يبذل لإقامة جنوب افريقيا غير عنصرية، فإن الرئيس دي كليرك والرئيس نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي قد أوصلا بلدهما، بشجاعة واستبصار بارزين حقاً، إلى نقطة أصبح فيها التحول إلى الديمقراطية مكرسا الآن في قوانين جنوب افريقيا. ويسعد بربادوس أنه قد حدد موعد لإجراء انتخابات عامة، ورحب بتشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي للإعداد لهذه الانتخابات.

ويجب علينا ونحن نشيد بهذين الزعيمين ألا نغفل الاسهامات الهامة التي قدمها رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين، السيد كلارنس ماكوتيو، والكثير من الوطنيين من جميع الاتجاهات في الماضي والحاضر الذين أسهموا، وما زالوا يسهمون إسهاماً شتياً، إلى حد الوصول إلى التضحية العظمى في بعض الأحيان. إن التقدم المشجع في جنوب افريقيا يتطلب ويستحق التأييد الصادق من جانب المجتمع الدولي، بالقدر الذي تستحقه العملية الجارية في الشرق الأوسط.

ومسألة هايتي مسألة بالغة الأهمية لسلم وأمن شعوب منطقة البحر الكاريبي. وتعلمون جيداً، ياسيدي، أن رؤساء حكومات دول المجموعة الكاريبية لديهم اقتناع منذ وقت طويل بأن الحالة المؤسفة غير المقبولة الناجمة عن الإطاحة بالرئيس المنتخب لهايتي لا يمكن تسويتها إلا عن طريق تدخل مجلس الأمن، بغض النظر عن الجهود الباسلة التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية.

إن أمة ميانمار الجديدة التي يتوخاها المؤتمر الوطني ستكون حقاً دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب. وستكون دولة تستند إلى القيم العالمية للعدالة والحرية والمساواة. وستكون هناك عدالة اجتماعية وعدالة اقتصادية وعدالة سياسية. وسيكون هناك انفصال كامل بين سلطات الدولة، وستتمتع السلطة القضائية باستقلال تام. وحرية الفكر وحرية التعبير وحرية العقيدة وحرية العبادة وحرية التماس سبل العيش وحرية التجمع ستكون جميعاً. وستكون هناك أيضاً مساواة في المركز وتكافؤ للفرص ومساواة أمام القانون.

وهذه الظروف لن تتجسد من تلقاء نفسها. يجب تهيئة المناخ المناسب. وتحقيقاً لهذه الغاية تبذل حكومتنا قصارى جهدها لتكون على مستوى الثقة التي وضعها الشعب فيها. وبما أن المجتمع الديمقراطي المتوحي يخص شعب ميانمار، فينبغي أن يكون معبراً عن الظروف الموضوعية للبلاد وأن ينشأ بالأسلوب وبالسرية اللذين يناسبانه.

واسمحوا لي أن أختتم بأن أقول إن الرب الـ "تامادوا"، لم يخذل مطلقاً الشعب في ساعة حاجته، ولن يخذله في هذه اللحظة التاريخية التي يجري فيها إنشاء الأمة الجديدة.

السيد تيت (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أسمحوا لي ياسيدي أن أعرب لكم ، بالنيابة عن بربادوس حكومة وشعباً عن تقديرنا الشديد للشرف الرفيع الذي أسفغه المجتمع الدولي على منطقتنا بانتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني إذ أشارك جميع الذين تقدموا لكم بالتهنئة من فوق هذا المنبر أجد لزاماً علي أن أنوه بإحساس بالاعتزاز بما تضافونه على المنصب من مهارة دبلوماسية كبيرة وخبرة وتفان، مما يعطي وفدي الثقة لأن يتوسم في هذه الدورة أن تكون من أكثر الدورات نجاحاً ومدعاة للارتياح.

واسمحوا لي أيضاً بأن أشيد بسلفكم السيد ستويان غانيف، الذي قاد خطانا إلى بر الأمان أثناء المداولات الصعبة في الدورة السابعة والأربعين.

ونخص بالشكر الأمين العام على ما يبذله من جهود باسلة لضمان إرساء السلم والأمن الدوليين.

وترحب بربادوس بعضوية أندورا وأريتريا والجمهورية التشيكية وموناكو ومقدونيا وسلوفاكيا في هذه المنظمة العظيمة، التي ستستفيد بكل تأكيد من مشاركة هذه الدول.

حاليا للأمن الدولي وحفظ السلام. والواقع أننا نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ في الآونة الأخيرة، الذي يقر تقرير الأمين العام "خطة للسلام". ونحن ندرك أنه في السعي من أجل التوصل إلى توافق آراء، لم تعالج مصالح جميع الأطراف معالجة كاملة، غير أننا نرى أن الإصلاحات الموصى بها تمثل خطوة أولى مفيدة صوب تحقيق الدور المعزز الذي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع به في النهوض بالسلام والأمن الدوليين.

ويكاد يكون من غير الممكن أن يتحقق السلم والأمن الدوليان، لو ظلت البيئة العالمية ملطخة بالانتهاكات المنتشرة لحقوق الإنسان. وترحب بربادوس بأوجه التقدم المحرز الواردة في إعلان فيينا وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وخصوصا فيما يتعلق بإعادة التأكيد على عالمية حقوق الإنسان، وعلى الحق في التنمية باعتباره حقا للإنسان. ومع ذلك، يتعين علينا أن نكرر التأكيد على أن العودة على نطاق واسع لظهور نزعات العنصرية، وكراهية الأجانب، والتعصب الديني، والصراعات الإثنية وشتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى - أمر يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن بالنسبة لنا جميعا.

وكان المقترح بإنشاء منصب مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان من المسائل التي ثار بشأنها خلاف كبير في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، مما أدى إلى إحالته إلى هذه الدورة لاتخاذ إجراء حوله. وترى بربادوس أنه قبل إنشاء هذا المنصب، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية: أولا، ينبغي تحديد ولاية المفوض السامي بشكل مرض. ثانيا، ينبغي أن توجد ضمانات كافية لكفالة استقلال المفوض وحياده. ثالثا، ينبغي ألا يحدث تلاعب بمكتب المفوض السامي لتحقيق غايات سياسية لأي دولة. رابعا، ينبغي تخويل المفوض السامي بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان عبر كل الحدود، وألا يكون ذلك على أساس انتقائي.

وتعتقد بربادوس أن التدابير الوقائية المتخذة لضمان السلم والأمن الدوليين يجب أن تشمل أيضا الجهود الرامية إلى كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. إلا أننا مقتنعون أيضا بأنه لايجري بذل جهد كاف لمعالجة مشاكل التنمية. ونحن نتفق مع رأي الأمين العام القائل بأنه لا يمكن بقاء احترام حقوق الإنسان وحكم القانون والديمقراطية خارج إطار التنمية الكافية. ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية حيثما يجري الحرمان من الحصول على الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والصحة وفرص العمل المريح.

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي المحرز على

ويبدو توقيع اتفاق غفرنرز أيلاند بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) بقليل مبررا لثباتنا على موقفنا. واليوم ما زلنا نتخوف إزاء مستوى وطبيعة الاضطرابات الواسعة النطاق في بورت أو برنس، وهي الاضطرابات التي تستهدف فيما يبدو تأخير، إن لم يكن إعاقة، عودة الرئيس أرستيد إلى مكانه الصحيح. والمجتمع الدولي عموما ومجلس الأمن خصوصا يجب ألا يقف في تراخ، مكتفين بإبداء الأسف إزاء الحالة المحزنة السائدة في ذلك البلد التبعي. ويجب أن يكون مجلس الأمن وفي الحقيقة جميع بلداننا - على استعداد للقيام بأي إجراء ضروري لضمان وقف عمليات الاغتيال والقتل. ويجب حمل كل الأطراف على احترام اتفاق غفرنرز أيلاند ونتائج انتخابات عام ١٩٩١.

وهناك مسألة أخرى ظلت شعوب منطقة البحر الكاريبي تتوجس خيفة وهي تفكر فيها على مدى ال ٣٤ عاما الماضية. وعلى الرغم من أنه لم يكن لدى أي منها حل فوري يطرحه لتلك المسألة، فكثير منها يعتقد بأن الإعلان عن تقارب وشيك الحدوث بين جمهورية كوبا وجارتنا الكبيرة في الشمال من شأنه أن يجلب السعادة الكبرى لشعوب منطقة البحر الكاريبي. وفي ضوء الأحداث الدولية التي وقعت مؤخرا يصعب على بربادوس أن تصدق أن هذين البلدين هما وحدهما اللذان يفتقدان السبيل المؤدي إلى التسوية السلمية للصراع بينهما.

وقبل أربعة أعوام أحتفلنا في بربادوس بالذكرى السنوية ال ٣٥٠ لبدء الممارسة البرلمانية في بلادنا. وفي هذا السياق نشيد بالأمم المتحدة على دورها في إجراء الانتخابات في أنغولا وكمبوديا بنجاح. وفي حين يسرنا ما يحرز من التقدم في كمبوديا بعد الانتخابات نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في أنغولا. وإننا نحث المجتمع الدولي على أن يتوخى المزيد من اليقظة في رصد الأحداث في أنغولا. فمجتمع الأمم عليه واجب يقتضيه أن يضمن احترام وقبول جميع الأطراف لنتائج الانتخابات الحرة النزيفة التي أجريت في هايتي أو في أنغولا أو في كمبوديا، أو في أي مكان آخر بمشاركة الأمم المتحدة في أي عملية مماثلة. ولا يجوز السماح على الإطلاق لأي طرف في أي مكان حتى بمجرد التفكير في أن المجتمع الدولي يمكن أن يتسامح إزاء إبطال ممارسات انتخابية أجريت على النحو الواجب.

وما زالت بربادوس مقتنعة بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ نهجا متكاملا للسلم، نهجا يركز على بناء السلم وصيانتها، بدلا من مجرد حفظ السلام. لذلك، تقدر بربادوس الاهتمام الذي توليه هذه المنظمة

ومن بين عوائق التنمية، لا يزال الاتجار بالمخدرات يمثل مصدر قلق بالغ لحكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي. فإلى جانب العواقب المأساوية الناجمة عن إدمان المخدرات على صحة شعبنا، فإن المخدرات غير المشروعة تشكل العنصر الوحيد الأوسع انتشاراً لزيادة الجريمة في مجتمعاتنا. ففي بربادوس، على سبيل المثال، أن معظم القضايا الجنائية التي تحال إلى المحاكم ترتبط بشكل ما بالمخدرات على نحو مباشر أو غير مباشر. ويجري استخدام النظم العقوبية والصحية لأقصى حدودها، بينما تفوق الآثار المالية المترتبة على الإنفاذ وإعادة التأهيل كل تصور. وحتى البلدان المتقدمة النمو لم تستطع حتى الآن استئصال شأفة الاستعمال السيئ للمخدرات من مجتمعاتها ولا الاتجار بالمخدرات الذي هو انعكاس لإساءة استعمالها. ولا تزال البلدان النامية تزداد تضرراً نتيجة لعجزها المزمّن عن مواجهة تحدي الاتحادات القوية للاتجار بالمخدرات وإرهابيي المخدرات دون أن يكون لها أي أمل في تحقيق النجاح الحقيقي. إن هذه المشكلة في نطاقها من المشاكل عبر الوطنية.

لذلك من الحتمي أن ينفذ في أقرب وقت ممكن برنامج العمل العالمي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٠ المعنية بالمخدرات، وأن يتعزز التعاون على الأصعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ودور برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات حيوي لهذه العملية. وتتطلع بربادوس إلى الجلسات العامة الاستثنائية الرفيعة المستوى الأربع المقرر أن تعقد خلال هذه الدورة. ونتوقع ظهور المزيد من التدابير اللازمة لمكافحة هذه الآفة العالمية، آفة إساءة استعمال المخدرات، إلى جانب توفير التمويل الكافي اللازم لتحقيق هذه الغايات.

لقد مضى عام منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. ومنذ ذلك الحين، ظهرت مسائل أخرى، تتعلق أساساً بالسلم والأمن، ساعدت على دفع قضايا البيئة والتنمية بعيداً عن الأضواء. وكان اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، التي أسندت إليها مسؤولية رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بمثابة تذكرة لنا بأن التنمية المستدامة يجب أن تحظى بشكل مستمر باهتمام جاد من المجتمع الدولي. وقد نجحت اللجنة في توليد الإرادة السياسية اللازمة لإعطاء زخم قوي للعمل الوطني من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وليس بوسعنا أن نسمح بأي انتقاص من هذا الزخم.

إن هذا ينقلني إلى الكلام عن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة

نحو لم يسبق له مثيل على مدى السنوات الخمسين الماضية، فإن الفقر المدقع لا يزال مستمراً في أجزاء كثيرة من العالم. ويفيد تقدير بأن ١,١ بليون نسمة أو خمس البشرية، غير قادرين على الحصول حتى على المستويات الدنيا المقبولة من الغذاء والمأوى. ولئن كانت هذه المشكلة تتركز إلى حد كبير داخل العالم النامي، فإنها تتجاوز حدود الأوطان وتؤثر الآن على الناس في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. إن انخفاض أسعار السلع الأساسية، والافتقار إلى رؤوس الأموال الاستثمارية، والعجز عن تأمين الوصول إلى الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الانتاجية - كل هذا ساهم في تهديم الملايين من البشر التعساء.

إن شبابنا هم الفئة الأشد تضرراً من هذا الوضع بشكل خاص. فقد بدأ الشعور بخيبة الأمل واليأس يدب في نفوسهم دافعا لأعداد متكاثرة منهم إلى اللجوء إلى شتى أشكال السلوك المناهض للمجتمع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. هذه الحالة المثيرة لليأس لن تختفي نتيجة لكلمات تلقى شجبا للفقر، أو قرارات تتخذ مطالبة بالقضاء عليه. يجب علينا، بالأحرى، أن نتخذ على نحو عاجل تدابير جذرية تستهدف الهجوم والقضاء على الظروف التي ترفع مستويات الفقر المتزايدة وغير المقبولة في مجتمعاتنا.

وترى بربادوس أن التنمية الاجتماعية ستكون من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. لذلك نعتبر الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ إشارة واضحة إلى أن التنمية الاجتماعية أصبحت قضية ذات أولوية في جدول أعمال العالم. وتعتقد بربادوس أن تلك القمة ستتيح للمجتمع الدولي فرصة لتوجيه الاهتمام إلى المشاكل الحادة المتصلة بالتنمية. ولدينا اقتناع بأنه ينبغي أن يتحول مجال التركيز في مناقشة قضايا التنمية إلى التنمية البشرية، وأنه يجب اتخاذ مبادرات جريئة لمكافحة الفقر وتخفيف الأعباء التي يلقيها التكيف الهيكلي على عاتق أضعف فئات مجتمعاتنا - نساءنا وأطفالنا.

ومما يثلج صدر بربادوس مقترح الأمين العام بوضع "خطة للتنمية" - وهي تتطلع باهتمام إلى استعراض التقرير المطلوب في قرار الجمعية العامة ٤٧/٨١. كما أننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة بابوا غينيا الجديدة، وهي مبادرة أتت في حينها، وأفهم، ياسيدي الرئيس، أنك تهتم بها اهتماما كبيرا. ويأمل وفد بلدي في أن تولى هذه المسألة الاهتمام الجاد والعاجل الذي تستحقه.

للتنمية المستدامة للبلدان النامية الصغيرة. إن بربادوس تحيي جهود جميع المشاركين في العقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية، بغية تخفيف تأثير المجتمعات الأكثر تعرضاً لمثل هذه الكوارث. ونرى أن من الضروري أن نحسن بأقصى سرعة ممكنة قدرات الاستجابة في هذا الميدان.

تتعاون بربادوس تعاوناً وثيقاً مع الوكالة الكاريبية للاستعداد للكوارث ومع المنظومة الإقليمية الكاريبية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وذلك لمواصلة تحسين قدرتها على التغلب بسرعة على آثار إعصار من الدرجة الخامسة أو لكي تتمكن من معونة أي جار من الجيران الكاريبيين الذين قد يقعون ضحية لأي كارثة طبيعية. ويسعدني أن أسجل إننا قد نجحنا إلى حد ما في منطقتنا، بعد بذل جهد كبير، وإنفاق موارد طائلة، في تحسين قدرتنا على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

إن بربادوس تؤيد بشدة المبادرة الحالية للأمم المتحدة بتهيئة بيئة أكثر أمناً للجميع. إن المنظمة مطالبة الآن بتوسيع نطاق أنشطتها لتشمل جميع مناطق العالم. إن حرية العمل الجديدة تعكس الواقع الطبيعي السياسي الراهن. ويأخذ ترتيب جديد للقوة في التشكل. ولئن كان من السابق للأوان أن نحدد النتيجة يجب أن نسعى إلى صياغة هذه الظاهرة الجديدة في صك للمحافظة على السلم والأمن وللتخفيف من المعاناة الإنسانية في كل مكان.

لم يضع الأمين العام في الآونة الأخيرة فرصة لإبراز الانقسام الذي يواجهه. وما فتئ يشير إلى أن ولايات إضافية تكس على عاتق المنظمة نتيجة للمناخ الجديد دون أن يصاحب ذلك رغبة في توفير الموارد الكافية لتنفيذ تلك الولايات. تؤيد بربادوس بشدة مظاهر القلق التي أبداها الأمين العام. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى جهدها لإصلاح هذه الحالة غير المرضية. ومن الواضح أن هناك بعض الدول التي قد تتجاوز مؤقتاً إمكانياتها للدفع قدرتها الحقيقية على ذلك ولكن من غير المعقول ألا يدفع القادرون. إنني أثق سيدي الرئيس بأن الجمعية العامة تحت قيادتكم الخبيرة ستتمكن في نهاية المطاف من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمة المالية التي تهدد وجود المنظمة ذاتها.

توافق بربادوس على أنه يجب أن يسمح لمجلس الأمن دائماً بأن يعمل دون عوائق لا لزوم لها. ونعترف بالمثل بمبدأ المحاسبة. لقد أوفى المجلس تماماً بأهدافه في الماضي ولكن تغير الظروف والأوقات يمل

النامية، الذي عرضت حكومة بربادوس أن تستضيفه. إن هذا المؤتمر سيعقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٥. ويشرف حكومة بربادوس وشعبها أن المجتمع الدولي، إذ قبل عرضنا، يضع ثقته بقدرتنا على أن نستضيف بنجاح مؤتمراً بهذا الحجم وبهذه الأهمية. وسيكون المؤتمر أول أنشطة المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويوفر فرصة مبكرة لتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الأرض في ريو. وهو بذلك يمثل أيضاً اختباراً للإرادة السياسية للمجتمع الدولي على مجاراة الالتزامات الرسمية لجدول أعمال القرن ٢١ لتحقيق المزيد من التنمية المستدامة.

إن زميلي وزير البيئة والاسكان والأراضي في بربادوس قدم مؤخراً إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية موجزاً عن التقدم المحرز في الإعداد للمؤتمر، وسيقدم وفدي تفاصيل بشأن التقدم الإضافي المحرز في هذا الصدد عند مناقشة هذا البند في اللجنة المعنية بالمضمون. ومع ذلك اسمحوا لي بأن أسجل في هذه المرحلة تقدير حكومتي للروح والجو اللذين سادا في اللجنة التحضيرية. ومن سوء الطالع أن اجتماع اللجنة التحضيرية كان ضحية للتدابير الطارئة لخدمة المؤتمرات، وهي التدابير التي أعلنها الأمين العام بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ ولهذا السبب ولغيره من الأسباب لم تمض اللجنة التحضيرية إلى المدى الذي كان من الممكن أن تصل إليه. إن بربادوس تشاطر الرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة حضرت اجتماع اللجنة التحضيرية بأن من الخطر أن تترك مهمة صياغة العملية التحضيرية في شكلها النهائي حتى نيسان/أبريل ١٩٩٤ في بربادوس. ونظراً لعدد المسائل التي لم تحسمها اللجنة التحضيرية ولتعقد هذه المسائل فإن بربادوس مقتنعة بأنه يجب اتخاذ ترتيبات معينة لمواصلة العملية التحضيرية ولذلك نتطلع إلى الأمام للعمل مع الوفود المعنية صوب التوصل إلى اتفاق على آلية صحيحة لمواصلة العملية التحضيرية قبل بداية المؤتمر.

إن مؤتمر بربادوس سيوفر الأساس للمشاركة في تنفيذ القرارات التي اتخذت في ريو. وستتاح للمجتمع الدولي الفرصة لأن يبرز التزامه بالتحرك إلى الأمام صوب أنماط تنمية أكثر استدامة، بأسلوب عملي حقيقي، على أساس أهداف عملية قابلة للتحقيق. ويتطلع شعب بربادوس بلهفة إلى الترحيب بممثلي جميع الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

يجب ألا نستخف بتهديد الكوارث الطبيعية

الحاجة الى زيادة المشاركة.

قبل سبعة وعشرين عاما جلست في هذه القاعة باعتباري عضوا في أول وفد يمثل بلدي، واستمعت الى رئيس الوزراء في ذلك الوقت الرايت اونرابل ايرول بارو وهو يقدم بيانه الافتتاحي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين.

وخلال تلك السنوات، على الرغم من حدوث تغيرات كثيرة، ظلت أشياء كثيرة أخرى على حالها. فالبلدان الصغيرة مثل بلدي لا تزال تنتمي الى ثلثي سكان العالم الغارقين في المشاكل. وفي كل مرة ننجح فيها بجهودنا المضنية في رفع مستويات معيشتنا نواجه باحتمال التدرج. إن مواجهة التدرج من ناحية والتكيف الهيكلي من ناحية أخرى جعلتنا كالمستجير من الرمضاء بالنار. لذلك تحدث بربادوس مرة أخرى بكل ما لديها من قوة على إزالة التهديد الدائم بالتدرج من على كاهل الاقتصادات الضعيفة للبلدان النامية الصغيرة.

وعندما ننظر الى الوراء، الى السنوات الـ ٢٧، بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات، وبما فيها من انتصار وخيبة أمل خلال الازدهار والشدة، والتدرج والتكيف الهيكلي فإنني أتذكر - كما كان السيد بارو في ذلك الوقت - جون بنيان في مؤلفه "Mr. Valiant for Truth" عندما قال:

"رغم إنني وصلت الى هنا بصعوبة كبيرة، فإنني غير نادم على جميع المتاعب التي مررت بها للوصول الى المكان الذي أنا فيه".

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالايطالية؛ الترجمة

الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): قبل أكثر من ١٢ شهرا، ولدى مخاطبتي للجمعية العامة التي شهدت منذ ذلك الحين زيادة منتظمة في عضويتها بقبول أعضاء جدد أرحب بهم الآن بسرور كبير، أعربت عن ارتياحي الشخصي وارتياح شعب جمهورية سان مارينو إزاء التغيرات الهائلة التي تميزت بها السنوات الماضية المحمومة.

ومع ذلك نواجه اليوم المشكلة الخطيرة والملحة المتعلقة بالسيطرة على هذه التغيرات. ومن الأهمية الأساسية للذين شاهدوا إرساء أسس الصرح المسمى "بالديمقراطية" أن تستمر هذه العملية وأن تدعم بمؤسسات قوية وتعزيز هذه المؤسسات يجب إنجازه لضمان صلابة هذا الصرح البالغ الأهمية الذي من الجائز تعديل بعض أجزائه أو تغييرها ولكن لا يمكن أن يحرم من دعائمه.

واليوم أكثر من أي وقت مضى يجب التأكيد على أهمية المؤسسات الديمقراطية ودورها والاعتراف بها، لأن الناس يحتاجون الى أن يؤكد لهم أن الصراعات على القوة بين الفصائل المختلفة والصراعات الناجمة عن المصالح الإثنية والاقتصادية والسياسية سيجري تجنبها حتى يمكن صنع السلم الحقيقي واستعادته واستمراره.

ولدى بلدي اقتناع بأن تجديد الالتزام للأمم المتحدة ضروري لبلوغ هذا الهدف بسبب الدور الذي تضطلع به بوصفها عاملا عالميا أصبحت حقا مرجعا للعالم أجمع.

ولا يمكن حتى للمجتمع الديمقراطي الأكثر تقدما أن يلبي على نحو كامل الاحتياجات المترتبة على ممارسة الحرية. ومع ذلك أرى أن أي نظام سياسي غير النظام الديمقراطي يحرم الإنسان من حريته الى درجة أكبر بكثير. فالديمقراطية حتى في أشكالها غير المكتملة والأولية تنظم على نحو يمكن بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأفراد من ممارسة السلطة.

ومتابعة تطوير النظام الديمقراطي القائم في بلادي هو على وجه التحديد الالتزام الذي قطعه بلدي على نفسه في المحاولة التي يقوم بها من أجل التوصل الى حل لإحدى النتائج المترتبة على الهجرة السابقة للمواطنين. وأشير هنا الى الجهود التي نبذلها لتسهيل ممارسة المواطنين لحقهم وواجبهم في المشاركة في الحياة السياسية عن طريق عملية التصويت. وإذ نحاول حسم هذه المشكلة نتخذ على وجه التحديد من الصكوك الدولية للأمم المتحدة ذات الصلة مرجعا ودليلا لا غنى عنه.

وأتابع باهتمام خاص المناقشة الجارية بشأن إمكانية إصلاح الآليات المؤسسية للمنظمة. وما من شك أنه من الحكمة أن تكيف المؤسسات مع الظروف الراهنة حتى تستجيب على نحو فعال للتحديات الجديدة. وسان مارينو تؤيد هذه الاصلاحات مدفوعة في ذلك باقتناعها بأن المشاركة الأوسع نطاقا تؤدي الى المزيد من الفعالية والتدخل المتشاطر. لهذا السبب، يتابع بلدي باهتمام خاص الطلب الذي تقدمت به السويد بصفتها الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لمنح المؤتمر مركز المراقب لدى الأمم المتحدة. وهذا الطلب يحظى بالدعم الكامل من جانب كل الدول المشاركة في المؤتمر وأود أن أعرب هنا عن رغبة بلدي في أن يحظى بالقبول.

ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مازال يضطلع

لمواجهة الجوع والبرد.

ومبادرات الوساطة الصادقة والمضنية تفشل، وإدارة الأزمات تصبح مستحيلة، وحسم الصراعات يبدو بعيد المنال رغم العدد المتزايد من المهمات العسكرية والدبلوماسية والسياسية، بل إن مهمات الإغاثة يحال دون أدائها عملها.

وسان مارينو تؤمن بأن للأمم المتحدة المتحدة القدرة والمكانة والهياكل اللازمة لصياغة خطة فعالة وديناميكية قادرة على منع نشوب الصراعات وحسمها بعد نشوبها وعلى احتواء الأزمات والحفاظ على السلم.

وسلطة المنظمة ووسائلها قد لا تتضمن في بعض الحالات الخيارات العسكرية. وعلى أية حال، إن التدخل العسكري لا يمكن تبريره إلا بعد النظر في كل إمكانيات التوصل إلى حل سلمي على أن يؤخذ في الاعتبار ألا يترتب على هذا الخيار وقوع ضحايا.

والأزمات والصراعات يمكن تجنبها بإزالة أسبابها الجذرية. وحينما لا يتم توزيع منصف للثروات، وحينما لا يتمتع كل المواطنين بحقوق وواجبات مماثلة، وحينما لا تحترم الحقوق والحريات، وحينما تنسى أن الأقليات تتشكل من أفراد، وحينما نميز بين كرامة الرجل وكرامة المرأة، وحينما يوجد إجحاف، وحينما لا تكون كفة الإنسان وحقوقه هي الكفة الراجحة في تنظيم الدولة وجهازها العسكري، يصبح نشوب الصراعات أمراً لا مفر منه.

والمبدأ الأساسي للأمم المتحدة الذي كان شعب جمهورية سان مارينو دائماً مفتوناً به والذي أصبح الآن المرجع الذي نعتد به، هو مبدأ الرباط الذي لا ينفصم بين الحرية الفردية وحرية كل الشعوب. وهذه الحرية يجب أن تقوم على نظام معقد من الحدود بحيث لا يتسنى لأي شخص خلال ممارسته لحقوقه أن يتناول على حقوق شخص آخر.

وبهذه الروح رحبت جمهورية سان مارينو ببالغ الارتياح مؤخراً باتفاق الاعتراف المتبادل الذي وقعت عليه دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. والاتفاق الخاص بمنطقة كانت مسرحاً للحروب مدة طويلة للغاية تم التوصل إليه عن طريق التفاوض السلمي والوساطة السياسية اللذين تنازلاً كلا الجانبين عن شئ ما خلالهما من أجل تسهيل العملية السلمية.

وهذا الحدث العظيم يمثل مرجعاً هاماً وهو دليل على حسن النية القائم وعلى الرغبة في اليقين،

بدور رائد في أوروبا لصالح السلم ولحماية حقوق الإنسان، وتعاونته الوثيق مع الأمم المتحدة أصبح الآن أمراً لا غنى عنه، ومن المؤكد أن يحقق نتائج إيجابية.

وفي البداية كانت مهمة الأمم المتحدة إرساء المبادئ الأساسية لحماية كرامة الإنسان وتحقيق التعايش المدني والديمقراطي والسلمي. وبعد ذلك تولت الأمم المتحدة مهمة أكثر تنوعاً واتساعاً على ضوء تطور حقوق الإنسان والنظم التي أقيمت لحمايتها. والآن يجب على المنظمة أن تكثف من تدخلها المعلن والحازم من أجل حسم الحالات الحرجة.

وسياسة السعي إلى الحل السلمي عن طريق اللجوء إلى المفاوضات والوساطة والمبادرات الدبلوماسية والسياسية هي سياسة سليمة دون شك. هذا هو النهج الذي ينبغي أن نتبعه في عصرنا هذا، وهو يمثل سياسة المجتمع الديمقراطي الذي يجب أن يسود العقل فيه دوماً.

واللجوء إلى القوة، حتى وإن كان لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية أو استعادتها، هو دائماً خيار خطير وغير منصف، بالنظر إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح التي تترتب عليه ولأن يهيئ الأسباب للانتقام، وهي أسباب خطيرة من الصعب إزالتها، وقد تتسبب أيضاً في نشوب حروب أهلية.

ونأمل حقاً في ألا يكون علينا أن نقول يوماً ما أن اللحظة السحرية التي بدا وكأن أحلامنا قد أصبحت حقيقة واقعة فيها قد فاتت دون أن نستفيد منها. ويجب أن تواصل تجنب استراتيجية الردع النووي الخطير.

وإذا تسنى لنا إقامة عالم يمثل الأمن الجماعي فيه السمة السائدة، لن تعود أسباب نشوب الصراعات قائمة، ومع ذلك، أن السلم لا يتوقف بصورة خالصة على امتلاك الأسلحة أو على التعطش إلى التفوق. واليوم أكثر من أي وقت مضى يعتمد السلم على التضامن واحترام حقوق الإنسان وعلى الجهود التي نبذلها لتحقيق التسامح.

وأوروبا تعاني من الصراعات التي تضر بالشعوب والأقليات والنساء والأطفال والفقراء. وتعاني كل قارة من الحروب والأزمات المستفحلة التي أصبحت مستوطنة إلى حد أنها تثير الشك في أنها قد أصبحت مقبولة بوصفها أمراً طبيعياً. وبعض الصراعات بلغت درجة من الحدة تلاشت معها الآن فيما يبدو حتى أهمية الأعمال الإنسانية والتضامن والتدخل الذي لا غنى عنه

للتصرف في الوجود الحر والتنمية المتوازنة واحترام ثقافتهم ودياناتهم، والممارسة الفعلية لهذه الحقوق في ظل نفس الظروف المتاحة للأغلبية. وقد يرجع سبب هذا الاهتمام الخاص الى قلة عدد سكان بلدي الذين علمهم التاريخ دائما كرم الضيافة والإعراب عن التضامن مع الضعفاء والمقهورين وضحايا الاضطهاد.

وصلت اليوم هذه المشكلة الى أبعاد قد تنذر بالخطر. ولا يعلم أحد عدد السكان الذين سيجبرون على ترك بلدانهم الأصلية رغبة في البقاء على قيد الحياة، سواء كان ذلك هربا من التخلف والجوع أو سعيا وراء الحرية. وبالتالي يكون للمشكلة جانبان. الجانب الأول هو أن لا يجب أن يجبر أحد على مغادرة داره وبلده. والجانب الثاني هو أنه يجب على جميع السكان أن يكونوا على استعداد لأن يوفروا، بمقدار ما تسمح ظروفهم به، الضيافة في روح من الأخوة والتضامن.

ولما كنت أشير الى هذه المشكلة، فلا يسعني إلا أن أذكر الحالة التي تصيب يوغوسلافيا السابقة، ذلك البلد الذي يمكن رؤية ساحله، عندما يكون الهواء نقيا، من الجبل الذي تقع عليه جمهورية سان مارينو. من يعلم مصير ذلك الشعب البائس، أو متى ستنتهي هذه الحرب غير المقبولة في نهاية المطاف؟ إنني أناشد الجمعية العامة وجميع الدول في العالم والأمم المتحدة أن توقف هذه الكارثة. دعونا نؤكد مرة أخرى ونعزز داخل أممنا مشاعر التسامح باعتبارها واجبا لا حقا.

ويؤكد أن هذا هو الطريق الممكن الوحيد لحسم الصراعات.

إن بلدي على اقتناع بأن تحديات كثيرة لا تزال قائمة وتنتظر حولا فعالة. ويجب أن تبذل قصارى جهدنا للدفاع عن الفقراء في مواجهتهم للتخلف ولعدم تقدمهم والإسهام فيه بأن نعيد إليهم، اذا ما اقتضت الحالة ذلك، البيئة التي حرموا منها نتيجة للتدهور الإيكولوجي. فكل إنسان حارس على العالم ويحق له أن يطلب استخدامه على نحو سليم.

يجب أن نتضامن على النحو اللازم مع هذا الموقف الانساني العطوف وأن نحترم كرامة الشعوب وحريتها في أن تحدد خياراتها ومصائرنا.

يجب علينا أن نؤدي دورا أساسيا في تعليم الأجيال المقبلة التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل. هذا هو التحدي الذي يواجهه العالم بأسره وبخاصة أوروبا. وعلينا أن نتغلب معا على العواقب المترتبة على التعصب الذي نسميه باسماء هي العنصرية و "التطهير الإثني" والهجرة الجماعية واللجوء والالتجاء.

يتابع شعب سان مارينو باهتمام خاص جميع المسائل المتعلقة بالأقليات، وبحقوقهم غير القابلة